نقد متن السنة عند محدثي القرن الحادي عشر من خلال عرضها على السنة المشهورة

إعداد: محمود محمد عبد الله محمد سالم
باحث دكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

من مظاهر العناية بمتون السنة الاهتمام بتوثيقها، وتمحيصها من خلال موازين النقد بالغة الدقة التي سطرها المحدثون في كتبهم منهجًا، وتطبيقًا، يقول ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) –رحمه الله –تعالى: "فلما لم نجد سبيلًا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا من جهة النقل والرواية؛ وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ، والتثبت، والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة".

وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– هم هؤلاء أهل العدالة، فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصًا، وأهل الكذب وهمًا، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل

الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأ به، ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب، هذا، أو نحوه.

Abstract:

And the trustees of God in his land according to his book and the Sunnah of the Messenger of God - may God's prayers and peace be upon him - are these people of justice. So، he reveals their condition and foretells about the faces on which the course of their narration was، if he lied، then he lied، and if they were misunderstood، and if he was wrong، then he was wrong، and these are the people of the wound. His hadith from them on the meaning of consideration، and from the hadith of some of them is fine manners، good exhortations، softening، encouragement and intimidation، this or the like.

الكلمات الدالة: نقد السنة – محدثو القرن الحادي – متن – السنة المشهورة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن الله – عز وجل– منَّ على الأمة الإسلامية بأن أرسل إليهم خير رسله، وأوحى إليه بآخر كتبه، وجعل سنته من الوحي، حيث قال –سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل: ٤٤]، وقال –جل ثناؤه : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[النجم: ٣-٤].

فالسنة النبوية أحد نوعي الوحي المنزل على النبي محمد ﷺ، ولها مكانتها في التشريع الإسلامي، والله –عز وجل– تكفل بحفظها – ضمنًا – كما وعد بحفظ القرآن الكريم، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾[الحجر : ٩]، وهيأ

الله الأسباب التي تؤدي لحفظ السنة من الضياع، أو الدخيل عليها، وسخر علماء أجلاء لهذه المهمة، فالاشتغال بالسنة النبوية، ودراسة اسانيدها ومتونها من أعظم ما تنصرف إليه الهمم، ويبذل فيه الوقت، ومن ثم فقد حظيت السنة النبوية بالعناية الفائقة منذ الصدر الأول للإسلام، مرورًا بعصر الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وصولًا إلى عصرنا الحاضر.

ومن مظاهر هذه العناية الاهتمام بتوثيق السنة، وتمحيصها من خلال موازين النقد بالغة الدقة التي سطرها المحدثون في كتبهم منهجًا وتطبيقًا.

منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع أن أعتمد على الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وصفا دقيقا؛ لأن الحكم على الأشياء والظواهر فرع عن تصورها، وعندما يتم وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقًا محكمًا يمكن للباحث بعد ذلك دراستها، والحكم عليها على نحو سليم، ثم اتخذت من المنهج الاستقرائي سبيلًا، وذلك بمطالعة الانتاج العلمي لمحدثي القرن الحادي عشر الهجري وسبره.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث وأهدافه في الأمور الآتية:

١- الكشف عن جهود المحدثين في نقد متون السنة خلال القرن الحادي عشر.

٢- بيان سمات المنهج النقدي عند المحدثين في القرن الحادي عشر الهجري، وأنه خاضع لقوانين وضوابط علمية بعيده عن الجهل والهوى، ويقوم على أساس من العدل والإنصاف، هدفه الوصول إلى الحق في توثيق السنة؛ كي يسير على دربهم من أراد التعرض لنقض السنة من المشتغلين بهذا العلم في واقعنا المعاصر.

٣- إنصاف المحدثين في القرن الحادي عشر الهجري من خلال بيان مدى أصالتهم النقدية، واجتهاداتهم في هذا المضمار، وأنهم ليسوا مجرد نقله لنتائج من سبقهم من النقاد.

٤- تمكن الباحث من الممارسة العلمية لصنيع الأئمة النقاد، ومنهم المحدثون في القرن الحادي عشر في كيفية تعليلهم للأحاديث، وجرأتهم في النقد، واستقصاء الأسانيد والمتون، ودراستها دراسة شمولية وموضوعية في الوقت ذاته.

٥- بيان أن نقد متون السنة لا يتهيأ لكل باحث، بل لا بد من امتلاك الأدوات التي تمكنه من الرسوخ والمعرفة التامة بأحوال الرواه، من حيث علاقاتهم مع شيوخهم، وواقع روايتها كيف رووها عنهم؟ وما مدى تمكنهم منها وموافقة بعضهم بعضًا في روايتها بما يوصل في النهاية إلى الحكم الصحيح على أحاديثهم.

٦- الرد بشكل غير مباشر على الشبهات المزعومة من قبل أعداء السنة التي مفادها أن المحدثين قد ركزوا جل اهتمامهم على دراسة الأسانيد بشكل أوسع من الاهتمام بالمتون ذاتها.

٧- المشاركة في الدراسات النقدية الحديثة ولفت انتباه الباحثين إليها، حيث إنها من أهم الدراسات الأساسية التي تعني بمهارات التفكير العليا، والتي لا بد لطالب العلم الشرعي من إتقانها بوجه عام، والباحث في الدراسات الحديثية بشكل خاص.

٨- عدم وجود دراسة خاصة موسعة تتناول الجهود النقدية للمحدثين خلال القرن الحادي عشر.

٩- الإسهام في خدمة السنة النبوية من خلال زيادة اليقين في نسبتها إلى النبي (ﷺ).

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة تطرقت إلى هذا الموضوع بالشكل الذي سأتطرق إليه – بمشيئة الله– من خلال ما وقفت عليه، ولكن هناك دراسات لها صلة بموضوع نقد المتن، منها:

١- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته– للأستاذ الدكتور/ رفعت فوزي– مكتبة الخانجي– الطبعة الأولى– ١٤٠٠هـ/١٩٨١م.

٢- مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني- جامعة الإمام – الرياض- ١٩٨٤.

٣- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي- صلاح الدين الإدليبي- دار الوفاق- بيروت- ١٩٨٣م.

٤- منهج نقد متون السنة عند علماء المغرب الأقصى والأندلس خلال القرن الخامس الهجري.

٥- منهج نقد متون السنة عند علماء القرن الثامن والتاسع الهجريين- عادل راشد- ٢٠١٩م.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي كالتالي:

المقدمة: تتضمن منهج الدراسة، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم السنة المشهورة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم السنة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: السنة عند الأصوليين، وعلماء العقيدة، والمحدثين.

المبحث الثاني: نقد متن السنة عند محدثي القرن الحادي عشر من خلال عرضها على السنة المشهورة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حديث قَدْرُ بَقَاءِ النّبِيّ (ﷺ) فِي قَبرِهِ.

المطلب الثاني: حديث:« رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ».

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم السنة المشهورة

المطلب الأول: مفهوم السنة لغة واصطلاحًا:

السنة في اللغة:

السنة: الطريقة، وهي مأخوذة من «السَّنَن»، وهو الطريق. يقال: خذ على سَنَنِ الطريقِ. أي: على وسطه، وجادَّتِهِ. ويقال: قد ركب فلان الجادَّةَ، بمعنى، ثم تستعمل «السنن» في كل شيء يراد به القصد(١).

وأبدى ابن فارس مناسبةً لطيفةً في كون السُّنَّةِ بمعنى الطريقِ في اللغة، فقال: «السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطراده في سهولة، والأصل قولهم: سننت الماء على وجهي، أسنه سنًّا: إذا أرسلته إرسالا، ثم اشتق منه رجل مسنون الوجه، كأن اللحم قد سن على وجهه، ومما اشتق منه السُّنَّةُ،

(١) «كتاب الألفاظ لابن السكيت»، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٣٤٣)، «الزاهر في معاني كلمات الناس»، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى سنة: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٣٣٩)، «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٢٢٣)، «المغرب في ترتيب المعرب»، المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٣٦)، «لسان العرب»، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥، (١٣/ ٢٢٦).

وهي السيرة، وسنّةُ رسول الله –صلى الله عليه وسلم: سيرته. وإنما سميت بذلك لأنها تجري جريًا، ومن ذلك قولهم: امض على سننك. أي: وجهك»[(١)].

فيتحصل من ذلك أن السنة في اللغة: هي الطريقة المسلوكة، ولذا تأتي السنّة في اللغة على عدة معانيَ لا تخرج عن هذا، منها:

١- **الطريقة المسلوكة**، سواء أكانت محمودة، أم مذمومة. ومنه الحديث: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ؛ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»[(٢)].

٢ **سيرة الرجل وحياته**، وكذلك سيرة الأمم السابقة، ومنهُ قولُ الله –تَعالى: ﴿**وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ**﴾ [الحجر: ١٣]، وهي بهذا المعنى قريبة من المعنى الاصطلاحي؛ فإن سنةَ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– تعني سيرته وحياته، وما ثبتَ عنه من قولٍ، أو فعلٍ، أو وصفٍ، أو تقريرٍ، قال نشوانُ الحميري: والسنَّة: السيرة والطريقة[(٣)].

---

(١) «مقاييس اللغة»، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦، (٣/ ٦٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، (٤/ ٢٠٥٩)، رقم (١٠١٧).

(٣) «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت لبنان)، دار الفكر (دمشق سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١١ مجلد، (٥/ ٢٩٠٢).

٣ **العادة، وما اعتاده الإنسان**[١]: ومنه قول الله –عز وجل: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [الإسراء: ٧٧]. أي: هكذا عادة الأمم في الذين يكفرون بالرسل، ويؤذونهم، أن يأتيهم العذاب، ولا تتغير سنة الله فيهم أن ينزل عليهم عذابه[٢].

وثمة فرق يسير بَين السّنة وَالْعَادَة، وهو أَن الْعَادة مَا يديم الْإِنْسَان فعله من قبل نَفسه، وَالسّنة تكون على مِثَال سبق[٣].

السنّة في الاصطلاح:

يطلق العلماء السنة في الاصطلاح على عدة معانيَ، كل على حسب فنه، وإنما وقع الاختلاف عند وضع الحدود والتعريف، وذكر التفصيل؛ ومرد هذا الاختلاف في الحد الاصطلاحي للسنة إلى اختلافهم في الأغراض التي يعتني بها كل فئة من أهل العلم، لكنهم يتفقون جميعًا في أن السنة اتباع هدي النبي –صلى الله عليه وسلم– في الاعتقادات، والعبادات، والمعاملات.

المطلب الثاني: السنة عند الأصوليين، وعلماء العقيدة، والمحدثين:

فالسنة عند الأصوليين: «ما كان من العبادات نافلة منقولة عن النبي – صلى الله عليه وسلم، وقد تطلق على ما صدر عن الرسول من الأدلة الشرعية مما

---

(١) «التعريفات»، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ١٢٢).

(٢) «تفسير الطبري»، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤، (١٧/ ٥١٢).

(٣) «الفروق اللغوية»، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٢٦).

ليس بمتلو»[١]، وزاد الآمدي والشاطبي قيدًا، فقالا: : «مما ليس بمتلو، ولم ينص عليه في الكتاب العزيز»[٢].

وربما أطلقها بعضهم على المندوب، والتطوع، والنفل، والمرغب فيه، والمستحب، كلها بمعنى واحد، وهو ما كان فعله راجحًا على تركه، ولا إثم في تركه[٣].

قال علاء الدين البخاري: «وحد السنة: الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض، ولا وجوب»[٤].

وقال الزركشي: «وأما السنة في عرف الفقهاء فإنما يطلقونها على ما ليس بواجب، وأطلقها بعض الأصوليين هنا على الواجب، والمندوب، والمباح»[٥].

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام»، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان، عدد الأجزاء: ٤، (١/ ١٦٩).

(٢) «الإحكام في أصول الأحكام»، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان، عدد الأجزاء: ٤، (١/ ١٦٩)، «الموافقات»، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٧، (٤/ ٢٨٩)، (٤/ ٢٩٠).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات»، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: ٤، (٣/ ١٥٦).

(٤) «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»، المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (المتوفى : ٧٣٠هـ)، المحقق : عبد الله محمود محمد عمر. الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٢/ ٤٣٩).

(٥) «البحر المحيط في أصول الفقه»، المؤلف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي سنة الوفاة ٧٩٤هـ تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر،=

والسنة عند علماء العقيدة: هي كل ما دل الدليل الشرعي عليه في مسائل الاعتقاد، سواء كان هذا الدليل من الكتاب، أو الحديث، أو عمل السلف من الصحابة، أو من قواعد الشريعة[١].

فالسنة عندهم ليست مجرد ما أُثر عن النبي –صلى الله عليه وسلم، بل يدخل فيها –أيضًا– ما دل عليه الدليل من قرآن، أو ما دلت عليه قاعدة شرعية مستنبطة، أو نحو ذلك، وهذا يعني أنها تشمل الشريعة والدين كله، وقد ألمح إلى هذا ابن تيمية –رحمه الله، فقال: «السنة هي الشريعة، وهي ما شرعه الله ورسوله من الدين، وهو ما أمر به أمر إيجاب، أو استحباب، فلا يجوز اعتقاد ضد ذلك»[٢].

والسنة عند المحدثين: مرادفة للحديث، فهي: «الأحاديث المروية عنه – صلى الله عليه وسلم– من قوله، أو فعله، أو قرر عليه، أو صفة خلقية»[٣].

الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، مكان النشر: لبنان/ بيروت، عدد الأجزاء: ٤، (٣/ ٢٣٦).

(١) «الاستشراق وموقفه من السنة النبوية»، المؤلف: فالح بن محمد بن فالح الصغير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٥).

(٢) «مجموع الفتاوى»، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (٤/ ٤٣٦).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات»، (٣/ ١٥٦)، «مذكرة في أصول الفقه»، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ١١٣).

وبعض الباحثين يزيد في التعريف: «سواءً أكان هذا المروي قبل البعثة، أم بعدها»[١].

وقد عرفها بعض العلماء بتعريفاتٍ وحدودٍ لا تكاد تخرج عمَّا ذكرت.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإنْ كانَ كثيرٌ ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات[٢].

وقال الذهبي: السُّنَّةُ التي هي مقابلة البدعة، هي الشرعةُ المأثورةُ، من واجب، ومندوب[٣].

وذلك أن السنة مأثورة، والبدعة محدثة، كما أن السنة من باب الأفعال، والبدعة من باب التروك، فمن هنا كانت السنة مقابلة البدعة.

وقال ابن رجب الحنبلي: ومراد الأئمة بالسنة: طريقة النبي –صلى الله عليه وسلم– التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات[٤].

---

(١) «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها»، المؤلف: د. غالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٣، (١/ ٩٨).

(٢) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، عدد الصفحات: ٦٤، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٦١).

(٣) «التمسك بالسنن والتحذير من البدع»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد باكريم محمد باعبد الله، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– الطبعة: السنة ٢٧ العددان ١٠٣ ١٠٤ ١٤١٦ / ١٤١٧هـ ١٩٩٦م/ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٩٦).

(٤) «كشف الكربة في وصف أهل الغربة»، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: أبي مصعب=

وفي العصور المتأخرة لما ظهرت فرق أهل البدعة، وتشعبت أطلق العلماء على أصول الدين ومسائل العقيدة اسم «السنة»؛ تمييزًا لها عن مقولات تلك الفرق، وإشعارًا بأهمية العقيدة؛ إذ هي أصل الدين، وأن المخالف فيها على خطر عظيم، وقد صنف العلماء من أهل السنة مصنفات عديدة في الاعتقاد سموها بالسنة، ومنها:

١- السنة لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفي سنة: ٢٣٥هـ).

٢- السنة لأحمد بن محمد بن حنبل (المتوفي سنة: ٢٤١هـ).

٣- السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ للأثرم البغدادي (المتوفي سنة: ٢٧٣هـ).

٤- السنة لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال (المتوفي سنة: ٢٧٣هـ).

٥- السنة لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفي سنة: ٢٧٥هـ).

الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٣١٩).

المبحث الثاني
نقد متن السنة عند محدثي القرن الحادي عشر
من خلال عرضها على السنة المشهورة

المطلب الأول: حديث قَدْرُ بَقَاءِ النّبِيّ (ﷺ) فِي قَبرِهِ:

عرض الحديث:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –رضي الله عنه– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ فَيُقِيمُ فِي قَبْرِهِ إِلَّا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، [حَتَّى تُرَدَّ إِلَيْهِ رُوحُهُ]**»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم: «**وَمَرَرْتُ بِمُوسَى –عَلَيْهِ السَّلَامُ– لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ بَيْنَ عَائِلَةٍ وَعُوَيْلَةٍ**»[1].

---

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٤١)، وعنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٣٣) عن محمد بن أبي زرعة ، ثنا هشام بن خالد الأزرق، ثنا الحسن بن يحيى الخشني، ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن يزيد بن أبي مالك، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به. واللفظ للطبراني، والزيادة لابن حبان، وهذا إسناد ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاث علل: الأولى: محمد بن أبي زرعة الدمشقي: شيخ الطبراني، لم أجد فيه جرحًا ولا توثيقًا. ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨١١/٦). والثانية: الحسن بن يحيى الخشني: صدوق كثير الغلط، وهاه جماعة. وقال أبو حاتم: صدوق سيء الحفظ. وقال الدارقطني: متروك. «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢٦). وذكر ابن حبان هذا الحديث في مناكير الحسن بن يحيى الخشني، وقال: كثير الوهم فيما يرويه حتى فحش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك. «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٣٥). والثالثة: سعيد بن عبد العزيز التنوخي: ثقة إمام، لكنه اختلط في آخر أمره. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٠)، «تقريب التهذيب» (ص: ٢٣٨). والباقون ثقات؛ هشام بن خالد: صدوق. ويزيد بن أبي مالك: وثقه أبو حاتم وابن حبان. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩٢٧٧).

وعَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ –رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: «**إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُتْرَكُونَ فِي قُبُورِهِمْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَلَكِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ –عَزَّ وَجَلَّ– حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ**»(١).

وروي مرفوعًا، بلفظ: «**أَنَا أَكْرَمُ عَلَى رَبِي مِن أَنْ يَتْرُكَنِي فِي قَبْرِي بَعْدَ ثَلاثٍ**»(٢).

وهذا الخبر ليس له أصل، لم أجد من خرجه مسندًا، قال ابن الملقن: هذا الحديث تبع الرافعي في إيراده الإمام(٣)؛

---

(١) أخرجه البيهقي في «حياة الأنبياء –صلوات الله عليهم– بعد وفاتهم» (ص: ٧٥)، رقم (٤) عن أبي عبد الله الحافظ، ثنا أبو حامد أحمد بن علي الحسنوي إملاء، ثنا أبو عبد الله محمد بن العباس الحمصي، ثنا أبو الربيع الزهراني، ثنا إسماعيل بن طلحة بن يزيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ثابت، عن أنس. وأورده الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٢٢٢)، رقم (٨٥٢). وهذا إسناد واهٍ، مسلسل بالعلل، فيه أربع علل:الأولى: محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، صدوق سيئ الحفظ جدًّا، وبه ضعفه الحافظ بن حجر في «فتح الباري» (٤٨٧/٦)، فقال: أخرجه البيهقي أيضًا من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد فقهاء الكوفة عن ثابت، ومحمد سيئ الحفظ.الثانية: إسماعيل بن طلحة بن يزيد لم أجد له ترجمة. والثالثة: محمد بن العباس الحمصي أيضًا لم أجد له ترجمة. والرابعة: أحمد بن علي بن الحسنوي المقرئ. قال السهمي: سألت أبا زرعة الكشي، عن أحمد بن علي بن الحسن الحسنوي المقرئ، حدث بجرجان؟ فقال: هو كذاب. «سؤالات السهمي» (١٥٣). والحديث أورده السيوطي في «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١ / ٢٨٥)، ولم يحكم عليه.

(٢) لا أصل له، لم أجده مسندًا، إنما أورده جماعة من المتأخرين بدون إسناد.

(٣) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الملقب بإمام الحرمين. أصولي من فقهاء الشافعية، له مصنفات كثيرة، منها: «البرهان» في أصول الفقه، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، و«غياث الأمم والتياث الظلم». توفي سنة ٤٧٨ هـ . ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٢٤)، «طبقات الشافعية الكبرى»، المؤلف: تاج الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠، (٥/ ١٦٥).

فإنه أورده كذلك في «نهايته»[١]، ثم قال بعد: وروي «أكثر من يومين»، ولا أعلم من خرجه بعد البحث الشديد عنه، وذكره بعض من أدركناه ممن صنف في حياة الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام– في قبورهم، فلم يعزه[٢].

أقوال نقاد الحديث:

قال ابن حبان: باطل إلا قوله: «**مَرَرْتُ بمُوسَى فَرَأيتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ**»[٣].

وقال البيهقي: «وهذا إن صح بهذا اللفظ فالمراد به –والله أعلم: لا يتركون لا يصلون إلا هذا المقدار، ثم يكونون مصلين فيها بين يدي الله –عز وجل، كما روينا في الحديث الأول، وقد يحتمل أن يكون المراد به رفع أجسادهم مع أرواحهم»[٤].

---

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب»، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، (٣/ ٦٦).

(٢) «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩، (٥/ ٢٨٣).

(٣) «المجروحين» لابن حبان، (١/ ٢٣٦).

(٤) «حياة الأنبياء –صلوات الله عليهم– بعد وفاتهم»، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٧٥).

وضعفه ابن القيسراني[١].

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وبوب عليه: «باب مقدار لبثه – صلى الله عليه وسلم– في قبره ميتًا»[٢].

والذهبي في «تلخيص كتاب الموضوعات»[٣].

وقال ابن عبد الهادي: هكذا رواه بهذه الزيادة: «**حتى ترد إليه روحه**»، وقال هذا خبر باطل موضوع، والحسن بن يحيى الخشني منكر الحديث جدًّا، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه[٤].

---

(١) «تذكرة الحفاظ»، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٧٢)، رقم (٦٧٥)، و«معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة»، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٥م، (ص: ١٩٠)، رقم (٦٥٩).

(٢) «الموضوعات»، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ –١٩٦٨ م، (١/ ٣٠٣).

(٣) «تلخيص كتاب الموضوعات»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٩٠)، رقم (٢٠٦).

(٤) «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٢٧٣).

وأورده السيوطي في «اللآلىء المصنوعة»(١)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة»(٢).

وقال الفتني: «فيه الحسن بن يحيى، منكر الحديث جدًّا، قلت: قال ابن حجر: قد ألف البيهقي في حياة الأنبياء في قبورهم، وأورد فيه عدة أحاديث تؤيد هذا»(٣)، ونحوه قول الشوكاني، حيث قال: «رواه ابن حبان عن أنس مرفوعًا، وقال: باطل، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال في «اللآلىء»: هذا الحديث أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في الحلية، وله شواهد ترتقي إلى درجة الحسن»(٤).

وفي معنى حديث أنس ما روي عَن سعيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، وَرَأَى قَوْمًا يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: «**مَا مَكَثَ نَبِيٌّ فِي الْأَرْضِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**»(٥).

---

(١) «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٢٦٠).

(٢) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، (١/ ٣٤٦)، رقم (١٧).

(٣) «تذكرة الموضوعات»، المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٨٦).

(٤) «الفوائد المجموعة»، (ص: ٣٢٥).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٧٦)، رقم (٦٧٢٥) عن الثوري، عن أبي المقدام، عن ابن المسيب. ورجاله ثقات، سفيان بن سعيد الثوري: ثقة حافظ إمام. «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٤). وأبو المقدام، ثابت بن هرمز: وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح. «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٨٤)، قال ابن عبد الهادي: «هذا الذي رواه عبد=

قال ابن عبد الهادي: سعيد بن المسيب –رحمه الله –تعالى– وإن كان من سادات التابعين علمًا، وعملًا، وزهدًا، وورعًا؛ فهذا الذي رواه عبد الرزاق عنه لا يعرف عن غيره من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، وعبد الرزاق يرويه عن الثوري عن أبي المقدام عنه، ولم يذكر الثوري السماع في روايته، وأبو المقدام هو ثابت ابن هرمز الكوفي الحداد، والد عمرو بن أبي المقدام، وهو شيخ صالح، لكن ما تفرد به ولم يتابعه غير عليه لا ينبغي أن يقبل منه، والله أعلم(١).

وجه نقد الحديث:

في الحديث أن مدة بقاء الأنبياء –عليهم السلام– في قبورهم أربعين صباحًا، ثم يرفعون إلى السماء بأجسادهم، ولا يطيل مكثهم فوق الأربعين، وهذا مخالف لآخر الحديث نفسه، وهو صلاة موسى –عليه السلام– في قبره، وهذا القدر مروي في الصحيح، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: «**مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ**»(٢).

بل في غير الصحيح من الحديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– يسمع سلام من يسلم عليه في قبره، وأنه باقٍ فيه إلى قيام الساعة(٣).

الرزاق عن ابن المسيب لم يتابع عليه ابن المسيب، بل في صحته عنه نظر، ولم يذكر البيهقي في الجزء الذي جمعه في حياة الأنبياء بعد وفاتهم قول ابن المسيب هذا». «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص: ٢٧٢).

(١) «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، (ص: ٢٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى –صلى الله عليه وسلم، (٤/ ١٨٤٥)، رقم (٢٣٧٥).

(٣) «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، (١/ ٢٦٠).

أقوال العلماء في نقده:

قال المناوي: «قال البيهقي: «أي: فيصيرون كسائر الأحياء يكونون حيث ينزلهم الله –تعالى، وفي رواية: "لا يتركون في قبورهم إلا بقدر أربعين ليلة، ولكنهم يصلون بين يدي الله –تعالى– حتى ينفخ في الصور». اهـ، ثم ظاهر صنيع المصنف أن ما ذكره هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه، بل بقيته عند مخرجه الطبراني: «حتى ترد إليه روحه، ومررت ليلة أسري بي بموسى وهو قائم يصلي في قبره». اهـ بنصه، ولك أن تقول ما وجه الجمع بين هذا وخبر أبي يعلى وغيره بسند صحيح، كما قال الهيثمي مرفوعًا: إن موسى نقل يوسف من قبره بمصر»[(١)].

قال العزيزي: «وتمام الحديث عند مخرجه الطبراني حتى يرد إليه روحه، ومررت ليلة أسرى بي بموسى وهو قائم يصلي في قبره. انتهى، وروى كافة أهل المدينة أن جدار قبر النبي المصطفى لما انهدم أيام خلافة الوليد بدت لهم قدم؛ فجزعت الناس خوفًا أن تكون قدم الرسول، فقال ابن المسيب: «جثة الأنبياء لا تقيم في الأرض أكثر من أربعين يومًا ثم ترتفع»[(٢)]، فجاء سالم، فعرفها أنها قدم عمر جده. اهـ، وقال الشيخ في المواهب في الوفاة بلفظ: ثم يقوم بين يدي الله – تعالى»[(٣)].

---

(١) «فيض القدير» (٥/ ٦٤٠)، رقم (٨١١٥).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما أخرجه عبد الرزاق بلفظ: «**مَا مَكَثَ نَبِيٌّ فِي الْأَرْضِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا**»، وقد تقدم تخريجه، وأورده القرطبي، بلفظ: «**أجساد الأنبياء لا تقيم في الأرض أكثر من أربعين يومًا ثم ترفع**»، «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء:١، (ص: ٤٤٨).

(٣) «السراج المنير شرح الجامع الصغير» للعزيزي، (٤/ ٢٢٣).

قال ملا علي القاري: حديث: «أن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة، ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى ينفخ في الصور»، فإن صح فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا المقدار، ثم يكونون مصلين بين يدي الله -تعالى، وأما ما ذكره الغزالي، ثم الرافعي مرفوعًا: «**أنا أكرم على ربي من أن يتركني في قبري بعد ثلاث**»[١]؛ فلا أصل له، قال ملا الحنفي: وينبغي أن يعلم أن المقصود من هذه التشابهات بيان حال المشبه، أعني: الأنبياء وجبريل -عليهم السلام؛ فإن موسى شبه صفة والباقي صورة[٢].

مناقشة كلام العلماء:

اختلف العلماء في قبول هذا الخبر إلى طرفين، ووسط، فأنكره بعضهم حتى حكموا عليه بالوضع، وعللوا ذلك بأن متنه مخالف لأحاديث أخر، فلا يخرج هو وإياها من مشكاة واحدة، بينما نجد بعض العلماء قبِله ولم ير فيه غرابة، بل حشد له من الشواهد ما يحتمل معها الخبر، ويرتقي إلى درجة الحسن، واكتفى من توسط بنقل القولين فيه، ولم يرجح أحد القولين على الآخر.

قال المناوي: «حكم ابن الجوزي بوضع الحديث ونازعه ابن حجر بأن البيهقي ألف جزءًا في حياة الأنبياء في قبورهم أورد فيه عدة أخبار قوية والمؤلف بأن له شواهد ترقيه إلى درجة الحسن»[٣].

وقال ابن عراق الكناني: «الحسن بن يحيى الخشني من رجال ابن ماجه، ضعفه الأكثر، ولم ينسب إلى وضع ولا كذب. وقال دحيم وأبو داود: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق سيئ الحفظ. وقال ابن عدي: تحتمل رواياته، ومن هذه

---

(١) لم أجده مسندًا، وقد تقدم.

(٢) «جمع الوسائل في شرح الشمائل»، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: المطبعة الشرفية مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٥٣).

(٣) «فيض القدير» (٥/ ٦٤٠)، رقم (٨١١٥).

حالته لا يحكم على حديثه بالوضع، ولحديثه هذا شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: قد ألف البيهقي جزءا في حياة الأنبياء في قبورهم، وأورد فيه عدة أحاديث تؤيد هذا»[١].

الخلاصة:

ذكرنا اختلاف العلماء في قبول هذا الخبر إلى طرفين، ووسط، فرده البعض، وقواه آخرون، وتوقف بعض العلماء، فاكتفى بنقل الخلافات، وقد أبدى من رده من العلماء مناسبة لرده ومخالفته للثابت من الحديث، فمنها: حديث: «**إن موسى نقل يوسف من قبره بمصر**»[٢].

ومنها: آخر الحديث نفسه، وهو «صلاة موسى -عليه السلام- في قبره»[٣].

ومنها: حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضيَ الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ**»[٤].

---

(١) «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد ابن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٣٣٥).

(٢) «فيض القدير» (٥/ ٦٤٠)، رقم (٨١١٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦/ ٤٧٧)، رقم (١٠٨١٥)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١/ ٤٥٢)، وأبو داود في «السنن»، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، (٢/ ٢١٨)، رقم (٢٠٤١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٦٢)، رقم (٣٠٩٢)، والبيهقي والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٤٠٢)، رقم (١٠٢٧٠)، وفي «الدعوات الكبير» (١/ ٢٦١)، رقم (١٧٨)، وفي «السنن الصغير» (٢/ ٢١٠)، رقم (١٧٦٩)، كلهم من طريق: حيوة بن شريح، عن أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة، به. وإسناده حسن، رجاله ثقات؛ حيوة بن شريح: ثقة ثبت من رجال الشيخين. «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٠)، وأبو صخر حميد بن زياد:=

قال ابن حجر: «ومما يقدح في هذه الأحاديث حديث أوس بن أوس: "**صلاتكم معروضة علي**"، الحديث، وحديث أبي هريرة –رضيَ الله عنه: "**أنا أول من تنشق عنه الأرض**"، والله أعلم»(١).

وثم قول آخر وهو أن قدر بقاء الأنبياء في قبورهم نصف يوم من أيام الآخره، وقدره خمس مائة سنة من أيام الدنيا، لكن لا مستند لهذا القول، قال ابن عبد الهادي: وحكى عن بعضهم أنه قال: أراد به نصف يوم من أيام الدنيا، ثم يعيد أرواحهم إلى أجسادهم، فيكونون أحياء في قبورهم، وعن بعضهم أن المراد به: نصف يوم من أيام الآخرة، وهذا الحديث الذي ذكره الزاغوني حديث منكر، غير صحيح(٢).

والرأي المختار القول بضعف الحديث؛ لمخالفته لما تقدم من الأخبار الثابتة عن النبي –صلّى اللهُ عليه وسلّم.

صدوق من رجال مسلم، ويزيد بن عبد الله بن قسيط: صدوق من رجال البخاري. «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ٢٠٠).

(١) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٤، (٢/ ٢٩٣).

(٢) «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، (ص: ٢٧٣).

المطلب الثاني: حديث: «رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ»:

عرض الحديث:

عَنْ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- قَالَتْ: «**رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ**»(١).

وفي رواية قَالَتْ: «**رُبَّمَا انْقَطَعَ شَسْعُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يُصْلِحَ الْأُخْرَى**»(٢).

وجه نقد الحديث:

في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مشى في نعل واحدة، إما يعني ذلك فعله أحيانًا، أو لعلَّةٍ، كما في الرواية الأخرى عند ابن الأعرابي، كأن أحد النعلين انقطع، فمشى في نعل واحدة حتى يصلح الأخرى، وهذا عجيب؛ فإن المعلوم في آداب الشريعة النهي عن ذلك، ففي الصحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لاَ **يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُحْفِهِمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا**»(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي في «السنن» أبواب اللباس عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء من الرخصة في المشي في النعل الواحدة (٤/ ٢٤٤)، رقم (١٧٧٧)، وفي «العلل الكبير» (ص: ٢٩٣)، رقم (٥٤٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/ ٣٨٨)، رقم (١٣٦١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٦٤٠)، رقم (١٢٧٠)، من طرق: عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به. وهذا إسناد ضعيف، فيه ليث بن أبى سليم، وهو صدوق فيه ضعف من سوء حفظه. «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٦٨).

(٢) أخرجها ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٦٤٠)، رقم (١٢٧٠)، من طريق: الليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به. وقد تقدم الكلام عليه.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في «الصحيح»، كتاب اللباس، باب لا يمشي في نعل واحدة، (٧/ ١٥٤)، رقم (٥٨٥٦)، ومسلم في «الصحيح»، كتاب اللباس والزينة، باب إذا انتعل فليبدأ باليمين، وإذا خلع فليبدأ بالشمال (٣/ ١٦٦٠)، رقم (٢٠٩٧).

أقوال العلماء في نقده:

قال المناوي: أما ما خرجه الترمذي عن عائشة، قالت: "**ربما انقطع شسع نعل رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فمشى في النعل الواحدة حتى يصلحها**"[(١)]؛ فمع كونه ضعيفًا لا يقاوم ما في الصحيح فقد رجح البخاري وغيره – كما في الفتح– وقفه على عائشة –رضي الله عنها، قال الحافظ العراقي: وبفرض ثبوته ورفعه وقع منه نادرًا؛ لبيان الجواز، كما يشير إليه التعبير بـ «ربما» المفيدة للتقليل، أو هو لعذر[(٢)].

ونحوه قول ملا علي القاري: «ما أخرجه مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة: "**إذا انقطع شسع أحدكم أو شراكه فلا يمش في أحديهما بنعل والأخرى حافية، ليحفهما جميعًا**"، فقد قال ميرك: هذا لا مفهوم له حتى يدل على الإذن في غير هذه الصورة، وإنما خرج مخرج الغالب، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة، وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا امتنع مع الاحتياج فمع عدمه أولى، وقال العسقلاني: وهذا دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة، قالت: ربما انقطع شسع رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فمشى في النعل الواحدة، حتى يصلحها"، والله أعلم»[(٣)].

---

(١) أخرجه الترمذي بنحو من هذا كما تقدم، غير أنه لم يقل فيه: «حتى يصلحها»، وإنما جاءت هذه الزيادة عند «ابن الأعرابي» كما تقدم، ولفظها: «**حتى يصلح الأخرى**»، وبعض العلماء يتساهل في إيراد الحديث بالمعنى إذا تحرى ذلك، وفهم المعنى، وكان على علم بلغة العرب، وقد نبه على هذا بعض العلماء، فقال ملا علي القاري: «قال ميرك: هكذا نقله الشيخ عن جامع الترمذي، ولم أجده بهذا اللفظ في أصل الترمذي، بل فيه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ربما مشى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في نعل واحدة، وهكذا أورده صاحب المصابيح، وصاحب المشكاة». «جمع الوسائل في شرح الشمائل»، (١/ ١٦٥).

(٢) «فيض القدير»، (١/ ٣٠٧).

(٣) «جمع الوسائل في شرح الشمائل»، (١/ ١٦٥).

ونحوه ما حكاه صاحب المرقاة عن النووي، قوله: وعن جابر قال: «**نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يأكل الرجل بشماله**». أي: نهي تنزيه، وقيل: نهي تحريم، على ما سبق، «**أو يمشي في نعل واحدة**»[1]. قال النووي: لأنه تشويه، ومخالف للوقار، وإن الرجل المنعلة تصير أرفع من الأخرى، فيعسر مشيه، وربما كان سببا للعثار[2].

وأشار إلى هذا وبيان العلة من المنع نجم الدين الغزي[3].

مناقشة كلام العلماء:

صح النهي عن المشي في نعل واحدة، وبه يظهر صواب من عارض الخبر المروي في ذلك بما في الصحيحين من النهي عنه، فإن قيل: هذا فعل، وهذا قول، والفعل قد يحتمل الخصوصية؛ فالجواب أن هذا إذا ثبت النقل، فأما إذا لم يثبت يصار إلى الترجيح، لا إلى الجمع، وقد ألمح إلى هذا بعض العلماء، قال ملا علي القاري: إنما نهى عن ذلك لقلة المروءة، والاختلال، والخبط في المشي، وما روي عن عائشة أنها قالت: «**ربما مشى النبي -صلى الله عليه وسلم- في نعل واحدة**»؛ إن صح فشيء نادر، لعله اتفق في داره بسبب. قلت: وعلى تقدير كونه بعد النهي يحمل على حال الضرورة، أو بيان الجواز، وأن النهي ليس للتحريم، قال الخطابي: المشي يشق على هذه الحالة مع سماحته في الشكل، وقبح منظره في

---

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب اللباس والزينة، باب اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد، (٣/ ١٦٦١)، رقم (٢٠٩٩)، ولفظه: عَنْ جَابِرٍ، «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ فَرْجِهِ**».

(٢) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٩، (٧/ ٢٧٦٧).

(٣) «حسن التنبه لما ورد في التشبه»، (٦/ ١٧٤).

العين، وقيل: لأنه لم يعدل بين جوارحه، وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي وضعفه. وقال ابن العربي: العلة فيه أنها مشية الشيطان[١].

وقريب من هذا ما حكاه عبد الحق الدهلوي عن الطيبي، حيث قال: إن صح ذلك فشيء نادر، فلعله اتفق في داره. انتهى. وقيل: كان ذلك لضرورة أو لبيان الجواز، فإن قلت: كيف جاز أن يفعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أمرًا مكروهًا ولو تنزيهًا؟ قلنا: بيان الجواز واجب على الشارع، فهو ليس مكروهًا له من هذه الحيثية، فإنما المكروه بالنسبة إلينا، ولا يسعنا اتباعه فيه؛ لأنه إنما فعله تعليمًا، كذا في المواهب، فافهم[٢].

وجاء في غريب الحديث: عن زِيَادَ بْنَ عِلاقَةَ قَالَ: كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَّا وَرَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ شَيْءٌ، فَشَجَّهُ فَأَتَى النَّبِيَّ -عَلَيْهِ السَّلامَ، فَقَالَ:

يَا خَيْرَ مَنْ يَمْشِي بِنَعْلٍ فَرْدِ

أَوْهِبَةٍ لِنَهْدَةٍ وَنَهْدِ

لا يُسْبَيَنَّ سَلَبِي وَجِلْدِي.

فَقَالَ النَّبِيُّ -عَلَيْهِ السَّلامُ: «**لا**»[٣].

ولكن هذا لا يثبت من جهة النقل أولا، وثانيا لا يعني بالنعل الفرد هنا النعل الواحدة، قال ابن الأثير: والفرد: هي التي لم تخصف، ولم تطارق، وإنما هي طاق واحد. والعرب تمدح برقة النعال، وتجعلها من لباس الملوك[٤].

---

(١) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، (٧/ ٢٨١١).

(٢) «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح»، (٧/ ٤٠١).

(٣) أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٦٦٩/١)، قال: حدثناه جعفر بن نصير الخلدي نا الحضرمي نا ابن نمير نا ابن إدريس سمعت مسعرًا يذكره عن زياد بن علاقة. وهذا إسناد ضعيف لإرساله؛ زياد بن علاقة تابعي من الثالثة، والباقون ثقات، جعفر بن نصير الخلدي، وثقه الخطيب البغدادي. «تاريخ بغداد» (٨/ ١٤٥).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر»، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة=

قال المناوي: فإن قلت ينافي القول بالكراهة ما ورد أن رجلا شكى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلا من الأنصار، فقال: يا خير من يمشي بنعل فرد. قلت: ليس المراد أنه كان يمشي بنعل واحدة، بل المراد بالفرد -كما قاله ابن الأثير- هي التي لم تخصف، ولم تطارق، وإنما هي طاق واحدة والعرب، تتمدح برقة النعال، وجعلها كذلك(١).

الخلاصة:

بعد عرض أقوال العلماء يتبين صحة انتقادهم والنهي عن المشي في نعل واحدة ابتداء، أي: من غير عذر، وهذا ظاهر، بل النهي عنها وإن دعت لذلك حاجة، فعَنْ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدَّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِتَهْتَدُوا، وَأَضِلَّ، أَلَا وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ(٢) أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا**»(٣).

العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥، (٥/ ٨٣)، «لسان العرب»، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥ (٣/ ٣٣١).

(١) «فيض القدير»، (١/ ٣٠٧).

(٢) الشسع أحد سيور النعل، ويسمى الوتر، وهو الذي يدخل بين الإصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام. «معجم ديوان الأدب»، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ٤، (١/ ١٨٨)، «تهذيب اللغة»، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٨، (١/ ٢٥٧).

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب اللباس والزينة، باب إذا انتعل فليبدأ باليمين، وإذا خلع فليبدأ بالشمال، (٣/ ١٦٦٠)، رقم (٢٠٩٨).

فإذا تقرر ما أردت بحثه في هذا النموذج؛ فإن من تمام فائدة هذا المبحث الكلام في حكم لبس النعل الواحدة، أي: مع المشي فيها هل يحرم أو يكره فحسب؟

فقد بحث زين الدين المناوي هذه النقطة، وكفانا مؤنة البحث، ودفع عنا عناء المشقة بإيراد الأقوال، وسبر الأدلة، وتمحيص النتائج، فقال: «إذا انقطع شسع النعل فلا يمش ندبًا في النعل الأخرى التي لم تنقطع، قال ابن حجر: وهذا لا مفهوم له، حتى يدل على الإذن في غير هذه الصورة، بل هو تصوير خرج مخرج الغالب، ويمكن كونه من مفهوم الموافقة، وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدمه أولى، فيكره تنزيهًا المشي في نعل واحدة، أو خف، أو مداس بلا عذر، ولا يحرم إجماعًا على ما حكاه النووي، لكن نوزع بقول ابن حزم: لا يحل، وقد يجاب بأن مراده الحل المستوي الطرفين، ومثل النعل إخراج إحدى اليدين من إحدى الكمين، وترك الأخرى داخلة، وإرسال الرداء من إحدى الكتفين، وإعراء الأخرى منه، ذكره النووي، وإنما كره ذلك في النعل ونحوه؛ لأنه يؤدي إلى العثار، ومخالفة الوقار، ويفوت العدل بين الجوارح، ويصير فاعله ضحكة لمن يراه»[١].

نعم، صح عن عائشة –رضي الله عنها :«**أَنَّها كَانَتْ تَمْشِي فِي خُفٍّ وَاحِدَةٍ، وَتَقُولُ: لأَحنِقَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ**»[٢]، وهذا ربما لأنها لم تسمعه من النبي –صلى الله عليه وسلم، والعمل على خلاف ما كانت تصنع، قال المناوي: هذه من المسائل التي كانت عائشة –رضي الله عنها– تنكرها، ويرجح الناس خلاف قولها[٣].

---

(١) «فيض القدير»، (١/ ٣٠٧).

(٢) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٣٠)، رقم (٢٥٤٢٩) من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به. وإسناده صحيح غاية، رجاله ثقات كلهم، سفيان: هو ابن عيينة الهلالي الثقة الحافظ. «الثقات»، لابن حبان (٩/ ١٠٧)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ١٢٧). وعبد الرحمن بن القاسم: ثقة جليل، والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق: ثقة فقيه. «تهذيب الكمال» (٤٨١٩).

(٣) «فيض القدير»، (١/ ٣٠٧).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فالسنة النبوية أحد نوعي الوحي المنزل على النبي محمد ﷺ، ولها مكانتها في التشريع الإسلامي، والله -عز وجل- تكفل بحفظها – ضمنًا – كما وعد بحفظ القرآن الكريم، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر : ٩]، وهيأ الله الأسباب التي تؤدي لحفظ السنة من الضياع، أو الدخيل عليها، وسخر علماء أجلاء لهذه المهمة، فالاشتغال بالسنة النبوية، ودراسة أسانيدها ومتونها من أعظم ما تنصرف إليه الهمم، ويبذل فيه الوقت، ومن ثم فقد حظيت السنة النبوية بالعناية الفائقة منذ الصدر الأول للإسلام، مرورًا بعصر الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وصولًا إلى عصرنا الحاضر.

ومن مظاهر هذه العناية الاهتمام بتوثيق السنة وتمحيصها من خلال موازين النقد بالغة الدقة التي سطرها المحدثون في كتبهم منهجًا وتطبيقًا، ولم يقتصر الاهتمام بنقد السنة ومعرفة المقبول من المردود على قرن دون قرن، بل امتد ذلك ليشمل جميع القرون، والتي منها القرن الحادي عشر، وعلى رأسهم علماء الحديث، حيث انصرفت عنايتهم في كثير من مصنفاتهم إلى توثيق السنة وبيان صحيحها من ضعيفيها، وفق مناهج المحدثين التي كان منها عرض متون السنة على السنة المشهورة.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإحكام في أصول الأحكام**، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي ابن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان.

٢. **الاستشراق وموقفه من السنة النبوية**، المؤلف: فالح بن محمد بن فالح الصغير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣. **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤. **البحر المحيط في أصول الفقه**، المؤلف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي سنة الوفاة ٧٩٤هـ، تحقيق ضبط نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، مكان النشر: لبنان/ بيروت.

٥. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع الرياض السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٦. **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق:

حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.

٧. **تذكرة الموضوعات**، المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ.

٨. **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ .

٩. **التعريفات**، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه، وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

١٠. **تفسير الطبري**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.

١١. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٨٩م.

١٢. **تلخيص كتاب الموضوعات**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٣. **التمسك بالسنن والتحذير من البدع**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد باكريم محمد باعبد الله، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السنة ٢٧ العددان ١٠٣ ١٠٤ ١٤١٦ / ١٤١٧هـ ١٩٩٦م/ ١٩٩٧م.

١٤. **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٣٩٩ هـ.

١٥. **تهذيب الأسماء واللغات**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره، وتصحيحه، والتعليق عليه، ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٦. **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٧. **جمع الوسائل في شرح الشمائل**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: المطبعة الشرفية مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.

١٨. **حياة الأنبياء -صلوات الله عليهم- بعد وفاتهم**، المؤلف: أحمد بن الحسين ابن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٩. **الزاهر في معاني كلمات الناس**، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى سنة: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح

الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢.

٢٠. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت لبنان)، دار الفكر (دمشق سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢١. **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٢. **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٣. **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، المؤلف: د. غالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة: ٤، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م.

٢٤. **الفروق اللغوية**، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

٢٥. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

٢٦. **كتاب الألفاظ لابن السكيت**، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٢٧. **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (المتوفى : ٧٣٠هـ)، المحقق : عبد الله محمود محمد عمر. الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٨. **كشف الكربة في وصف أهل الغربة**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: أبي مصعب الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.

٢٩. **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣٠. **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤ هـ.

٣١. **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٢. **مذكرة في أصول الفقه**، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م.
٣٣. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٤. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض ابن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، عدد الأجزاء: ٢.
٣٥. **معجم ديوان الأدب**، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٦. **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر ابن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
٣٧. **المغرب في ترتيب المعرب**، المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٣٨. **مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٩. **الموافقات**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤٠. **الموضوعات**، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط، وتقديم، وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٨ م .

٤١. **نهاية المطلب في دراية المذهب**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ابن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه، وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٢. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.